Received : 7 / 1 / 2025 Accepted : 3 / 3 / 2025 Published : 12 / 4 / 2026

معالجة إشكالية التخلف الاقتصادي في الفكر الاسلامي المعاصر (محمد باقر الصدر انموذجا)

علي عبد الزهرة رضا د. محسن كاظم مشالي

ali1992@uomustansiriyah.edu.iq dr.muhsen@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية، قسم علوم القرآن الكريم والتربية الإسلامية

ملخص

يُعَدّ التخلف الاقتصادي من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وقد تناول المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر هذه الإشكالية من منظور إسلامي شامل ، إذ يهدف هذا البحث إلى تحليل رؤية الصدر لمشكلات التخلف الاقتصادي، حيث يعزوها إلى غياب النظام الاقتصادي العادل، المتمثل في انخفاض الموارد الانتاجية وسوء استغلال الموارد الطبيعية وسوء توزيع الثروات وانتشار ظاهرة الاحتكار، كما يناقش البحث الحلول التي طرحها الصدر لمعالجة هذه المشكلات، ومن أبرزها تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي المستند إلى مبدأ العدالة الاجتماعية والتكافل الاقتصادي، ودور الدولة في تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع. ويُبرز البحث أهمية رؤى الصدر في تقديم نموذج اقتصادي مستقل قادر على تحقيق التنمية المستدامة، وتخلص الدراسة إلى أن فكر الصدر يوفر بدائل حقيقية لمواجهة التخلف الاقتصادي عبر مقاربات تجمع بين القيم الإسلامية والآليات الاقتصادية الحديثة.

الكلمات المفتاحية : التخلف، الاقتصادي، الإسلامي، الفكر

Addressing the Problem of Economic Backwardness in Contemporary Islamic Thought (Muhammad Baqir al-Sadr as a Model)

Ali Abdul Zahra Reda **Dr. Mohsen Kazem Mashali**

Al-Mustansiriya University , College of Education, Department of Holy Quran Sciences and Islamic Education

Abstract

Economic underdevelopment is one of the major challenges facing contemporary Islamic societies. The Islamic thinker Muhammad Baqir Al-Sadr addressed this issue from a comprehensive Islamic perspective. This research aims to analyze Al-Sadr's view on the causes of economic underdevelopment, which he attributes to the absence of a just economic system and the dominance of capitalist and socialist models that are incompatible with the Islamic context. The study also examines the solutions proposed by Al-Sadr to address this issue, most notably the implementation of an Islamic economic system based on the principles of social justice and economic solidarity, as well as the role of the state in achieving a balance between individuals and society. The research highlights the significance of Al-Sadr's ideas in presenting an independent economic model capable of achieving sustainable development،The study concludes that Al-Sadr's thought offers genuine alternatives to combat economic underdevelopment through approaches that integrate Islamic values with modern economic mechanisms.

Keywords: Backwardness, Economic, Islamic, Thought

المقدمة:

يعاني العالم الإسلامي من تحديات تنموية واقتصادية تُعيق تحقيق العدالة والرفاهية للمجتمعات، إذ ظهرت محاولات عديدة لتفسير ومعالجة التخلف الاقتصادي في إطار الفكر الإسلامي المعاصر، ومن أبرز المفكرين الذين تناولوا هذه القضية العلامة الشهيد محمد باقر الصدر، إذ يعد الصدر من أهم العلماء الذين قدموا أطروحات اقتصادية تُوازن بين القيم الدينية والواقع الاقتصادي المعاصر، في كتابه (اقتصادنا)، إذ تناول الصدر أصول المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي، مقدمًا نموذجًا يجمع بين الفكر التنموي والعدالة

 DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

الاجتماعية، هذا البحث يسلط الضوء على منهجية الصدر في معالجة إشكالية التخلف الاقتصادي، عن طريق تحليل رؤيته النظرية وآليات تطبيقها على الواقع الإسلامي.

منهج البحث:

1- **المنهج التحليلي** : تحليل النصوص الاقتصادية والفكرية التي قدّمها محمد باقر الصدر.

2- **المنهج التاريخي:** دراسة السياق التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه أفكار الصدر وتأثيره في الفكر الإسلامي الحديث.

3- **المنهج الوصفي:** وصف إشكالية التخلف الاقتصادي وأهميتها في الفكر الإسلامي المعاصر

اهداف البحث:

1- فهم الأسباب الجذرية للتخلف الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية

2- تحليل رؤية محمد باقر الصدر لمعالجة هذه الإشكالية من منظور إسلامي

3- استعراض المساهمات الفكرية للصدر في مجال الاقتصاد الإسلامي

4- إبراز دور القيم الدينية في صياغة نموذج اقتصادي شامل

خطة البحث

اشتملت خطة البحث على مبحثين ، وهي كالآتي:

المبحث الاول: تحديد مصطلحات البحث

المبحث الثاني: مشكلات التخلف الاقتصادي ومعالجتها في فكر السيد محمد باقر الصدر

المطلب الاول: مشكلات التخلف الاقتصادي

المطلب الثاني: معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي في فكر السيد محمد باقر الصدر

المبحث الاول: تحديد مصطلحات البحث

اولا: تعريف المعالجة لغة

ورد مفهوم المعالجة لغة في مختار الصحاح: من (عَالَجَ الشيء مُعَالَجَةً، وَ عِلَاجًا زَاوَلَهُ وَعَالِج موضع في البادية وفيه رمل) (الرازي، 1999، صفحة 216)، وجاءت كلمة المعالجة في معجم العين بمعنى (مُزاولةُ كُلِّ شيءٍ ومُعالجتُه) (الفراهيدي، 1994، صفحة 229/1)

ثانيا: تعريف المعالجة اصطلاحا

جاء تعريف المعالجة اصطلاحاً في الفقه: بأنها إحداث الفعل بالجوارح والمداواة لدفع المرض) (البركتي، 2003، صفحة 150)، قال الامام علي (ع) (إِنَّكُمَا عِلْجَانِ فَعَالِجَا عَنْ دِينِكُمَا) (الطيالسي، 1999، صفحة 99/1)

ثالثا: تعريف الاشكالية لغة

الاشكالية في اللغة مشتقة من الجذر اللغوي (شَكَلَ)، تقول: (هذا شكل هذا، أي مثله، ومن ذلك يقال أمر مشكل، كما يقال أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا، ثم يحمل على ذلك، فيقال: شكلت الدابة بشكاله، وذلك أنه يجمع بين إحدى قوائمه وشكل لها) (ابن فارس، 1979، صفحة 204/3)

رابعاً: تعريف الاشكالية اصطلاحاً

تعرف الإشكالية اصطلاحا: (صفة لقضية لا يظهر فيها وجه حق، ويمكن ان تكون صادقة الا انه لا يقطع بصدقها، وتصديق العقل بها مبنياً على التحكم) (صليبا، 1982، صفحة 279/2)

خامساً: تعريف التخلف لغة

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

جاء في لسان العرب ان التخلف بمعنى التأخر أي التخلف عمن تقدم، وخلفته خلفا جئت بعده (ابن منظور، 1993، صفحة 90/9)، تقول: قعدت خلاف فلان، أي بعده (ابن فارس، 1979، صفحة 210/2)

سادساً: تعريف التخلف اصطلاحاً

يعرف السيد الصدر لظاهرة التخلف: هو حالة تراجع وانحطاط أصابت الأمة الإسلامية، مما أدى إلى عدم قدرتها على تحقيق نهضة حضارية واستقلالها في مجالات العلوم والتكنولوجيا والنظم الاجتماعية (الصدر، 2008، الصفحات 179-180)

سابعاً: تعريف الاقتصادي لغة

يعرف مفهوم الاقتصادي لغة نسبة الى الاقتصاد، مشتق من الفعل (قصَدَ)، و(القصد: استقامة الطريقة، قصد يقصد قصدا فهو قاصد، والقصد في المعيشة ألا يسرف ولا يقتر) (الأزهري، 2001، صفحة 274/8)، و(يقال: فلان مقتصد في النفقة) (الرازي، 1999، صفحة 254)

ثامناً: تعريف الاقتصادي اصطلاحاً:

يعرف السيد الصدر الاقتصاد بانهُ (عبارة عن إيجاد طريقة لتنظيم الحياة الاقتصادية) (الصدر، 2003، صفحة 138)

تاسعاً: تعريف الفكر لغة

قال ابن فارس ان (الفكر) هو: (تردد القلب في الشيء، يقال تفكر إذا ردد قلبه معتبرا، ورجل فكير: كثير الفكر) (ابن فارس، 1979، صفحة 446/4)

عاشراً: تعريف الفكر اصطلاحاً

يعرف الفكر اصطلاحا بأنه: (اسم لعمليَّة تردّد القُوى العاقلة المفكّرة في الإنسان، سواء أكان قلبًا أو روحًا أو ذهنًا، بالنَّظر والتدبُّر لطلب المعاني المجْهولة من الأمور المعلومة، أو الوصول إلى الأحْكام، أو النسب بين الأشياء) (العلواني، 1994، صفحة 27)

حادي عشر: تعريف الاسلام لغة

(الاستسلام والانقياد، يقال: أسلم واستسلم، أي: انقاد، ومنهُ قوله تعالى (فلما أسلما وتلهُ للجبين) (سورة الصافات: الآية 103)، أي استسلما لأمر الله وانقاد لهُ، والإسلام من الشريعة: إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به النبي) (ابن منظور، 1993، صفحة 293/12) (الرازي، 1999، صفحة 153) (الحسيني، 1992، صفحة 411/11)

ثاني عشر: تعريف الاسلام اصطلاحاً

يُعرف السيد الصدر الإسلام اصطلاحاً هو (العقيدة والشريعة اللتان جاء بهما من عند الله تعالى الرسول الاعظم محمد بن عبد الله، وهذا المعنى هو المقصود بهما من الاسلام في قوله تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا) (سورة المائدة: الآية 3)

ثالث عشر: تعريف المعاصر لغة

مفهوم المعاصر مشتقة من الفعل (من العصر، وهو :الدهر والحين، قال ابن فارس :العين، والصاد، والراء أصولٌ ثلاثة صحيحة، والعصر هو الدهر، تقول: عاصرت فلانا معاصرة وعصارا، أي كنت أنا وهو في عصر واحد، أو أدركت عصره(الزبيدي، 1993، صفحة 73/13)

رابع عشر: تعريف المعاصر اصطلاحاً

يُعرف المعاصر اصطلاحاً: (حقبة من الزمن محددة بتواريخ معينة او بصفات خاصة) (بدوي، 1993، صفحة 11)

المبحث الثاني : مشكلات التخلف الاقتصادي ومعالجتها في فكر السيد محمد باقر الصدر

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

المطلب الاول: مشكلات التخلف الاقتصادي

يوضح السيد محمد باقر الصدر أن مشكلات التخلف الاقتصادي تعود إلى جذور عميقة تتعلق بانخفاض الموارد الانتاجية و ظلم الإنسان واستغلاله لأخيه الإنسان، وسوء توزيع الثروات، والاحتكار، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الطبقية وتهديد استقرار المجتمع، هذه القضايا تعكس اختلالات في العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ومن هذه المشكلات هي:

اولا: انخفاض الموارد الانتاجية

يحلل السيد الصدر اسباب انخفاض الموارد الانتاجية الى عدة اسباب منها:

1-التناقض الطبقي: يرى السيد الصدر ان انخفاض الموارد الانتاجية ناجم عن التناقض بين طبقة تمتلك وسائل الإنتاج وطبقة لا تملك منها شيئاً، فتعمل لصالح الطبقة المالكة. (الصدر م.، 2008، صفحة 139)

2-عدم تطور وسائل الانتاج: يوضح السيد الصدر أن الإنتاج البشري مر بتحولات جوهرية على مر التاريخ، ففي البداية كان الإنسان يعتمد على أدوات بسيطة مثل المحراث، لكنه مع مرور الزمن ونتيجة للتطور العلمي، بدأ يستخدم تقنيات متقدمة مثل الكهرباء والطاقة الذرية، هذا التطور يعكس كيف أن المعرفة العلمية تؤثر بشكل مباشر على وسائل وأساليب الإنتاج، مما يزيد من كفاءة الإنتاج وقدرته على تلبية احتياجات المجتمعات المتزايدة (الصدر م.، 1993، صفحة 368)

3-استغلال الموارد الانتاجية: يرى السيد الصدر ان استغلال الموارد الانتاجية تكون من خلال الانسان لأخيه الانسان، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ (سورة العلق: الآية 6-7)، اذ يشير السيد الصدر في هذه الآية إلى علاقة الإنسان بالموارد الإنتاجية، حيث كلما تمكنت الإنسانية من استغلال الطبيعة واكتشاف وسائل إنتاج أكثر قوة وتنوعًا (الصدر م.، 1989، صفحة 166)

ثانيا/ سوء استغلال الموارد الطبيعية

يرى السيد محمد باقر الصدر أن سوء استغلال الموارد الطبيعية ناتج عن غياب الرؤية الإسلامية الشاملة التي تربط بين الإنسان والطبيعة، وتعتبر الموارد أمانة يجب الحفاظ عليها وتنميتها لصالح المجتمع والأجيال القادمة، وبذلك يحلل السيد الصدر سوء استغلال الموارد الطبيعية الى عدة اسباب منها:

1-مشكلة التناقض بين الانسان والطبيعة: يرى السيد الصدر ان مشكلة سوء استغلال الموارد الطبيعية هي "مشكلة التناقض بين الإنسان والطبيعة(الصدر م.، 1989، صفحة 152) ، وهذا التناقض بين الإنسان والطبيعة ، يعني تمرّد الطبيعة وتعصّيها عن الاستجابة للطلب الإنساني وللحاجة الإنسانية عن طريق التفاعل ما بينهما، هذا التناقض بين الإنسان والطبيعة هو المشكلة الرئيسية على هذا الخطّ" (الحكيم م.، 2008، صفحة 201)

2-الإنسان كمصدر للمشكلة: يوضح السيد الصدر أن مشكلة الانسان في سوء استغلال الموارد الطبيعية (الصدر م.، 1993، صفحة 17)عن طريق الآية الكريمة، قال تعالى: (وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ) (سورة ابراهيم: الآية 34) وهي تتمثل في أمرين هما:

أ- وفرة الموارد الطبيعية : يوضح السيد الصدر أن المشكلة الاقتصادية، وفقاً للمنظور الإسلامي، لا تتعلق بنقص الموارد أو الطبيعة ذاتها، بل هي مشكلة تتعلق بالإنسان نفسه، ويستند الصدر في هذا الرأي إلى الآيات القرآنية التي تؤكد أن الله قد سخر للإنسان كل ما يحتاجه من موارد كافية لتلبية احتياجاته المادية وتحقيق مصالحه، مثل تسخير الشمس والقمر والأنهار والليل والنهار (الصدر م.، 1993، صفحة 280) ، مستدلا بقوله تعالى قال تعالى: (ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡفُلۡكَ لِتَجۡرِيَ فِي ٱلۡبَحۡرِ بِأَمۡرِهِۦۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلۡأَنۡهَٰرَ ٣٢ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ دَآئِبَيۡنِۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ ٣٣ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ) (سورة ابراهيم: الآية32- 33- 34)

ب-كفران نعمة الله : يرى السيد الصدر ان عدم استغلال الموارد الطبيعية، أو تعطيلها وعدم توظيفها بما ينفع المجتمع، يُعدّ لوناً من الجحود وكفراناً للنعمة التي أنعم الله بها على عباده (الصدر م.، 1993، صفحة 413) ، مستدلا بقوله تعالى (قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ)

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

(سورة الاعراف: الآية 32)، ويؤكد أن الله تعالى قد وفر للإنسان موارد طبيعية متنوعة وكافية لتلبية حاجاته وتحقيق رفاهيته، ومن ثمّ فإن إهمال هذه الموارد وعدم استثمارها بشكل سليم يُعتبر تضييعاً للنعمة الإلهية (الصدر م.، 1993، الصفحات 380–381) ، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى (إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَظَلُومٞ كَفَّارٞ) (سورة ابراهيم: الآية 34)، اذ يفسر السيد الصدر هذه الآية (إن الله تعالى قد حشد للإنسان في هذا الكون الفسيح كل مصالحه ومنافعه، ووفر له الموارد الكافية لإمداده التي منحها الله له، ولكن الإنسان هو الذي ضيع على نفسه هذه الفرصة التي منحها الله له بظلمه وكفرانه إن الإنسان لظلوم كفار، فظلم الإنسان في حياته العملية وكفرانه بالنعمة الإلهية، هما السببان الأساسيان للمشكلة الاقتصادية في حياة الإنسان) (الصدر م.، 1993، صفحة 413).

ثالثا: سوء توزيع الثروات

يوضح السيد ان سوء توزيع الثروات، هو بسبب استحواذ الطبقة المالكة على الجزء الأكبر من الثروة الناتجة عن جهود الطبقة العاملة، التي لا تحصل إلا على الحد الأدنى الضروري لبقائها على قيد الحياة، مما يضمن استمرارها في خدمة مصالح الطبقة المالكة، هذا الوضع يعمّق الفجوة بين الطبقتين، حيث تبقى الطبقة العاملة محصورة في دائرة الاستغلال، بينما تتصاعد ثروة ونفوذ الطبقة المالكة بشكل مستمر (الصدر م.، 1989، صفحة 140)

وبناءً على مما تقدم، يرى السيد الصدر أن السبب وراء عدم توزيع الثروات هو ظلم الإنسان، مشيرًا إلى أن توزيع الثروات يعتمد غالبًا على أساسين هما:

1- **التوزيع غير عادل:** عن طريق قيام توزيع الثروات على اساس فردي بحت وأُخرى على اساس لا فردي خالص، فكان الاول تعديا على حقوق الجماعة والثاني بخساً لحقوق الفرد (الصدر م.، 1993، صفحة 381) ، اذ أكد السيد الشهيد ان مشكلة التوزيع تكمن في التناقض الاجتماعي بين الانسان واخيه الانسان (الحكيم م.، 2008، صفحة 202)، و توزيع الثروات بشكل غير عادل يؤدي الى تفاوت طبقي حاد في المجتمع مما قد يهدد استقراره (وهبان، 1998، صفحة 889)، يقول الصدر " أن الثروة حين تتركز في أيد قليلة يعم البؤس وتشتد الحاجة لدى الكثرة الكاثرة، لذلك سوف يعجز الجمهور عن استهلاك ما يشبع حاجاتهم من السلع لانخفاض قوتهم الشرائية، فتتكدس المنتجات دون تصريف، ويسيطر الكساد على الصناعة والتجارة ويتوقف الإنتاج (الصدر م.، 1993، صفحة 737)

2- **استغلال الانسان لأخيه الانسان:** يوضح السيد الصدر ان استغلال الانسان لأخيه الانسان احد اسباب سوء توزيع الثروات (الصدر م.، 1989، الصفحات 153–154)، من خلال استغلال الانسان القوي للضعيف(الصدر م.، 1989، صفحة 137) مُستدلاً بقولهُ تعالى: (كَلَّآ إِنَّ الإنسان لَيَطۡغَىٰٓ) (سورة العلق: الآية 6) ، إذًا، يوضح السيد الصدر أن المشكلة تكمن في أن البشر، اي أن الإنسانية بقدر ما تتمكن وتستقطب الطبيعة وتتوصل إلى وسائل إنتاج أقوى، وأدوات توليد أوسع، تكون انعكاسات ذلك على حقل علاقات الإنسان مع أخيه الإنسان(الصدر م.، 1989، صفحة 176)، لذلك يؤكد السيد الصدر ازدياد فرص الاستغلال بين الاقوياء والضعفاء(الصدر م.، 2008، صفحة 146)

رابعا: الاحتكار

عرف الاحتكار بتعريفات عدة منها:

يعرف الاحتكار: (هو حبس الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن من البيع) (الطوسي، 1980، صفحة 374)

ويعرف ايضاً: (كلُّ عملية تستهدف إيجاد حالة ندرة مصطنعة للسلعة بقصد رفع ثمنها، وهي عملية يمكن ممارستها مع أي سلعة يزداد عليها الطلب، بحيث يمكن أن يحقق احتكارها ارتفاعاً في أسعارها) (عبد الحميد، 2008، صفحة 112)

إذ يعد السيد الصدر الاحتكار هدف من اهداف التخلف المادية التي تسعى الى اكتناز المال دون وعي فتؤثر في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الروحية(الصدر م.، 2008، صفحة 40) ، والسبب في وجود الاحتكار في المجتمع عند السيد الصدر هو عدم إشراف ولي الأمر على النشاطات العامة لحماية المصالح العامة وضبط حرية الأفراد في ممارسة أعمالهم (الصدر م.، 2008، صفحة 40)

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

المطلب الثاني: معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي في فكر السيد محمد باقر الصدر

عالج السيد محمد باقر الصدر مشكلات التخلف الاقتصادي من خلال إصلاحات جذرية تهدف إلى إعادة التوازن بين حقوق الفرد والجماعة، وضمان توزيع عادل للثروات لتحقيق الرفاهية الشاملة.

اولا: معالجة انخفاض الموارد الانتاجية

ركز السيد الصدر على الحفاظ على الموارد الإنتاجية فكريًا وتشريعيًا عن طريق النقاط الأتية:

1- الجانب الفكري : من الناحية الفكرية يرى السيد الصدر بأن الاسلام حث على الانتاج وقيمه بقيمة كبيرة (الصدر م.، 1993، صفحة 724)، السيد الصدر قدم رؤية فكرية متميزة لمعالجة انخفاض الموارد الانتاجية، من خلال النقاط الأتية:

أ- **اشراف الدولة على الانتاج** : أكد السيد الصدر ان رسم سياسة اقتصادية للتنمية ورفع مستوى الانتاج يعد واجبا على الدولة، إذ قال السيد الشهيد : " يجب على الدولة في المجتمع الإسلامي أن ترسم سياسة اقتصادية للإنتاج تقوم على العناصر المتحركة المستوحاة من تلك الدراسات والخبرات على أن تكون أهداف السياسة منسجمة مع تقييم الإسلام للإنتاج وتوجيهه الحضاري له" (الصدر م.، 2008، صفحة 69)، كما يجب على الدولة في هذا المجال أن تتوخى في رسم سياسة الإنتاج إزالة العوائق الطبيعية بالاستفادة من خبرات العلم ومنجزاته ووضع خطة موجهة له تقوم على أساليب الإحصاء كذلك يجب على الدولة أن تزيل العوائق السياسية عن استثمار المجتمع لثروته وتقضي على كل ظواهرها التي تمس كرامة الأمة وسيادتها على ثروتها " (الصدر م.، 2008، صفحة 19)

ب- تفعيل دور الفكر والارادة: يوضح السيد الصدر ان اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية قائم على اساس أفكار معينة (الصدر م.، 1993، صفحة 37)، أذ يرى السيد الصدر ان الكيان الفكري للإنسان هو العامل الرئيسي في البناء والتجديد في تاريخ المجتمعات(الصدر م.، 2006، صفحة 278)، إذ ربط السيد الصدر بين الإنتاج والتفكير، واشار إلى أن القدرة على الإنتاج والتطوير تتطلب فهماً وتصوّراً مسبقاً للشكل النهائي الذي يرغب الإنسان في تحقيقه من الطبيعة، فالكائن الحي، كالإنسان، لا يكتفي بتلبية حاجاته من الطبيعة كما هي، بل يفكر في كيفية تحويل المواد الطبيعية إلى أشكال جديدة تلبي احتياجاته بشكل أفضل، كتحويل الحنطة إلى دقيق ثم إلى خبز (الصدر م.، اقتصادنا، 1993، صفحة 122)

اما الارادة عند السيد الصدر، هي التي تحفز الانسان نحو الهدف وتنشطه نحو المستقبل، أي أن هناك ارتباط بين الفكر والارادة عند السيد الصدر في تحقيق فاعلية المستقبل(الصدر م.، 1989، صفحة 105)، إذ يقول السيد الصدر " الفكر والارادة هما في الحقيقة المحتوى الداخلي الشعوري للإنسان ان المحتوى الداخلي الشعوري للإنسان يتمثل في هذين الركنين الاساسيين وهما الفكر والارادة، يتضح مما تقدم أن المحتوى الداخلي للإنسان هو الذي يصنع هذه الغايات، ويجسد هذه الاهداف عن طريق مزجه بين فكرة وارادة " (الصدر م.، 1989، صفحة 106)

وبالتالي يرى السيد الصدر ان التقدم نحو المستقبل يستند إلى ركيزتين أساسيتين: (الفكر) على مستوى النظرية والرؤية والبصيرة، و(الإرادة) على مستوى الفعل والتنفيذ والممارسة، وبغير هذين الجناحين أو القدمين لا يمكن للإنسان أن يسير نحو المستقبل (القاضي، 2002، صفحة 75)

ت- **وجود اللغة** : يرى السيد الصدر أن اللغة تمثل المظهر المادي للفكر، وهي الأداة التي تُمكّن الأفراد من التواصل والتفاهم فيما بينهم أثناء عملية الإنتاج، فاللغة هي الوسيلة التي تجعل من الممكن تبادل الأفكار وتنظيم العمل بشكل مشترك، أذ يستطيع كل فرد أن ينقل أفكاره للآخرين ويتفهم أفكارهم، وهذا التفاهم هو أساس التعاون في العمل والإنتاج (الصدر م.، 1993، صفحة 122)

ث- التنوع الاقتصادي: العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية القائمة على الموارد الطبيعية، مثل تطوير قطاع الزراعة، والصناعة، والسياحة البيئية، لتقليل الاعتماد على مصدر واحد، وضمان استدامة الإنتاج على المدى الطويل (الصدر م.، 1993، صفحة 723)

ج- تطور الانتاج : يرى السيد الصدر بأن مجال الإنتاج يمتاز بتحرك وتطور دائم في عناصره، أذ يشمل تحسين الأدوات وتطوير وسائل الإنتاج وتنمية المحاصيل، الأمر الذي يعكس الديناميكية المستمرة للعلاقات بين الإنسان والطبيعة. هذه العناصر ليست ثابتة، بل تتطور باستمرار نتيجة للخبرة البشرية المتزايدة، يُعد البحث العلمي والعلوم الطبيعية، بما في ذلك علم الاقتصاد، أساسًا لهذا التطور المستمر،

ح- حيث يرتبط ذلك بتفسير قوانين الطبيعة مثل قانون العلة المتناقضة، مما يسهم في توجيه الإنتاج وتطويره بطريقة تتماشى مع القوانين الطبيعية (الصدر م.، 1993، صفحة 18)

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

2- من الجانب التشريعي: يؤكد السيد الصدر على أن الشريعة الإسلامية تتضمن العديد من الأحكام التي تتكامل مع مبدأ تنمية الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وتدعمه، ويستعرض بعضًا من هذه الأحكام فيما يلي (الصدر م.، 1993، صفحة 727) ، ومن ابرزها:

أ- منع الإسلام عن الحمى، وهو السيطرة على مساحة الأرض وحمايتها بالقوة دون ممارسة عمل في إحيائها واستثمارها (الصدر م.، 1993، الصفحات 30-31)، لأن الأرض لا يجوز أن يعطل دورها الإيجابي في الإنتاج، بل يجب أن تظل دائماً عاملاً قوياً يساهم في رخاء الإنسان ويسر الحياة (الصدر م.، 1993، صفحة 728) ،لأن الإسلام لم يسمح للأفراد الذين يبدؤون عملية إحياء المصادر الطبيعية الحق في تجميد تلك المصادر وتعطيل العمل لإحيائها، ولم يسمح لهم بالاحتفاظ بها في حالة توقفهم عن مواصلة العمل في هذا السبيل، لأن استمرار سيطرتهم عليها في هذه الحالة يؤدي إلى حرمان الإنتاج من طاقات تلك المصادر وإمكاناته (الصدر م.، 1993، صفحة 728)

ج-حرم الاسلام بعض الاعمال العقيمة من الناحية الانتاجية كالمقامرة والسحر والشعوذة ولم يسمح بالاكتساب عن طريق اعمال هذا القبيل، قال تعالى: (وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ) (سورة البقرة: الآية 188)،فان هذه الاعمال تبديد للطاقات الصالحة الناتجة في الانسان، والاجور الباطلة التي تدفع لأصحابها هدر لتلك الاموال التي كان بالإمكان تحويلها الى عامل تنمية وانتاج (الصدر م.، 1993، صفحة 731)

ثانيا: معالجة سوء استغلال الموارد الطبيعية

عالج السيد الصدر سوء استغلال الموارد الطبيعية من خلال ما يأتي:

1- **علاقة الانسان مع الطبيعة** : يرى السيد الصدر بأن هناك علاقة عكسية بين ازدهار العلاقة بين الإنسان و الطبيعة(الأزرقي، 2008، صفحة 445)، إذ تناول السيد الصدر العلاقة بين الإنسان المسلم والطبيعة، ويركز على أهمية النظر إلى الأرض وثرواتها كجزء من التكليف الإلهي (العمري، 2003، صفحة 71) ، كما بين السيد الصدر أن التناقض بين جهل الإنسان بالطبيعة وقدرته على تطويعها لحاجاته، هو مشكلة يمكن حلها عبر قانون (التأثير المتبادل بين الخبرة والممارسة)، وفقاً لهذا القانون، كلما قلّ جهل الإنسان بالطبيعة وازدادت خبرته بقوانينها(الصدر م.، 1989، الصفحات 135-136)، تمكن من السيطرة عليها واستثمارها بشكل أفضل لتلبية حاجاته، وكل ممارسة ينتج عنها خبرة جديدة، وهذه الخبرة تعزز قدرة الإنسان على الفهم والسيطرة على مجالات جديدة (الحكيم م.، 2008، صفحة 201) ، ويستدل السيد الصدر إلى قوله تعالى: (وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلۡتُمُوهُۚ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ)(سورة ابراهيم: الآية 34) ، لتوضيح أن الله وهب الإنسان الوسائل والإمكانات التي تُمكّنه من تطويع الطبيعة واستثمارها، ويعتبر أن هذا الإيتاء هو استجابة فعلية لحاجة الإنسان، فكلما سعى الإنسان لاكتشاف الطبيعة وممارستها، زادت معرفته وسيطرته(الصدر م.، 1989، صفحة 153)

2- **الحث على العمل:** يرى السيد الصدر بأن الإسلام وضع معايير أخلاقية جديدة للعمل واعتبره عبادة تُثاب عليها، مما رفع من قيمة العامل وجعل مكانته أفضل من المتعبد الذي لا يعمل، في نفس الوقت، مستشهدا السيد الصدر بحديث عن الامام جعفر الصادق عندما سأل عن رجل؟ فقيل : أصابته الحاجة، وهو في البيت يعبد ربه وإخوانه يقومون بمعيشته، فقال الأمام: (الذي يقوته أشد عبادة منه) (العاملي م.، 1989، صفحة 14/12)،فقد نظر الإسلام إلى البطالة والخمول نظرة سلبية، واعتبرهما نقصاً في إنسانية الإنسان وقيمة ذاته، لأن العمل هو الذي يساهم في تنمية المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي ويعطي الإنسان كرامة وشعوراً بالإنجاز (الصدر م.، 1993، صفحة 724)

و العمل عند السيد الصدر عنصراً أساسياً في تشكيل الثروات المادية ويضفي على المواد الطبيعية طابعاً اجتماعياً يتمثل في عدة جوانب، منها:

أ- **تغيير طبيعة المواد** : يوضح السيد الصدر أن العمل يساهم في تحويل المواد الطبيعية من حالتها الخام إلى منتجات نهائية، فعلى سبيل المثال، يمكن تحويل الخشب إلى أثاث أو ورق، مما يجعل للمنتجات قيمة اجتماعية واقتصادية. (الصدر م.، 1993، صفحة 382)

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

ب- **إنتاج القيمة** : يؤكد السيد الصدر من خلال العمل، يتم إضفاء قيمة على المواد، فالمعدن المستخرج من الأرض لا يحمل قيمة حقيقية حتى يتم معالجته واستخدامه في صناعة معينة، مما يجعله جزءاً من نظام اقتصادي (الصدر م.، 1993، صفحة 382)

3- **استغلال الارض** : وضح السيد الصدر أن استغلال الأرض من منظور الإسلام يعد أساسًا يرتكز على العمل(الصدر م.، 1964، صفحة 58) والإحياء، إذ يبين السيد الصدر أن الأرض وحدها لا تكفي في تحقيق التنمية، بل تحتاج إلى جهد بشري فعّال لتجهيزها واستثمار مواردها بشكل أمثل، فالإعداد يتضمن التخطيط، الجهد، والابتكار لتحقيق الأهداف المرادة (الصدر م.، 2008، صفحة 77)، مستشهدا السيد الصدر بالآيات القرآنية، قال تعالى: (هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا) (سورة البقرة: الآية 29)، أي على الانسان استغلال الارض في اعمارها واستثمارها، وقال تعالى: (وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ) (سورة الانعام: الآية 165)، إذ يرى السيد الصدر ان الاستخلاف أمانة تسلمها الانسان ومن هذه الأمانة هو اصلاح الارض، لذا على الحكومة الإسلامية القيام بهذه المهمة وانه لابد لولي الأمر رعاية هذا القطاع والإفادة من (احدث الأساليب وكل المستجدات العلمية في سبيل تنميته واصلاحه والارتفاع بمستوى قدراته الانتاجية لكي يكون قوة كبيرة موجهة للحياة نحو أغراضها الاساسية الإسلامية الرشيدة (الصدر م.، 2008، صفحة 114)، كما يوضح السيد الصدر ان كل ارض تتمتع باستعداد طبيعي يرشحها لفرع معين من فروع الإنتاج، أي أن كمية معينة من العمل إذا أنفقت على زراعة الأرض في حالة تقسيمها على فروع الإنتاج الزراعي تقسيماً صحيحاً واستخدام كل أرض فيما هي أصلح له تنتج مقادير مهمة (الصدر م.، 1993، صفحة 213)

ثالثا: معالجة سوء توزيع الثروات

عالج السيد الصدر سوء توزيع الثروات من خلال مجموعة من النقاط من ابرزها هي:

1- **الأسس الأخلاقية** : يعتمد نظام توزيع الثروات في الإسلام على قيم أخلاقية ثابتة مثل العطاء، والكرم، والعدالة، هذه القيم تُعد دعائم لتشكيل العلاقات الاجتماعية وتنظيم الحياة الاقتصادية، مما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي(الصدر م.، 1993، صفحة 391)

2- **العدل في توزيع الثروات**: يشير السيد الصدر الى مبدأ العدالة في التعامل بين الانسان واخيه الانسان(الصدر م.، 1989، صفحة 148)، أذ يعتبر السيد الصدر توزيع الثروة مسؤولية جماعية، حيث يجب أن تُضمن العدالة في كيفية توزيع الثروات، بحيث لا تتجمع الثروات في أيدي قلة على حساب الأغلبية، لأن الله تعالى يُنظر إلى المجتمع كخليفة لله في الأرض، ما يضع على عاتق أفراده أعباءً أخلاقية تجاه القيم العليا التي يدعو إليها الإسلام، مثل العدل، الرحمة، والإعمار، حيث أن الجماعة مسؤولة عن حماية هذه القيم(الصدر م.، 2008، صفحة 37)، قال تعالى: (ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ) (سورة الحديد: الآية 7)، كما يرى السيد الصدر ان الخلافة في الآية الكريمة هي ان يكون الأنسان مسؤولاً بين يدي من أستخلفهُ عليها في اعداد الثروات التي وضعها الله تعالى بين يدي الانسان(الصدر م.، 1993، صفحة 629)، قال تعالى: (ثُمَّ جَعَلۡنَٰكُمۡ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ لِنَنظُرَ كَيۡفَ تَعۡمَلُونَ) (سورة يونس: الآية 14)

3- **تقليص آلام الحرمان** :يضع الإسلام أهمية كبيرة على معالجة الفقر والحرمان عن طريق توزيع الثروة بطرق تقلل من هذه الآلام، يُشجع على دعم الفئات الأكثر حاجة، مما يضمن عدم تهميشهم أو تجاهل احتياجاتهم(الصدر م.، 1993، صفحة 391)، قال تعالى: (وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ) (سورة المعارج: الآية 24-25)

4- **توازن بين الفرد والجماعة** : يعكس السيد الصدر نظام التوزيع في الإسلام اهتمامًا كبيرًا بمصالح الأفراد مع الحفاظ في الوقت ذاته على مصلحة المجتمع ككل، إذ يتعزز هذا التوازن من خلال التأكيد على أن حقوق الفرد لا تتعارض مع حقوق الجماعة، مما يساهم في تخفيف التوترات الاجتماعية(الصدر م.، 1993، الصفحات 381-382)

5- **الاستحقاق والإنتاج** : وضح السيد الصدر أن الثروة التي تُنتج سواء كانت عبر عمل فردي أو جماعي يجب أن تذهب إلى أولئك الذين ساهموا في إنتاجها، هذا يضمن العدالة ويعزز من قيمة العمل والإنتاج(الصدر م.، 2008، صفحة 54)، إذ يؤمن السيد الصدر بأن الإسلام في مجال توزيع الثروة التي يسفر عنها الإنتاج، هي بأن الثروة المنتجة ملك للعامل المنتج، وهذه ملكية تقوم على أساس

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

العمل، والعامل إذا كان قد استخدم أدوات ووسائل يملكها الآخرون فلهم عليه أجرة المثل لقاء ما تفتت من عملهم المختزن في تلك الأدوات والوسائل خلال عملية الإنتاج، وليس لهم نصيب في الثروة المنتجة(العمري، 2003، صفحة 142)

رابعاً: معالجة الاحتكار

عالج السيد الصدر الاحتكار عن طريق الشريعة الاسلامية وتفعيل دور ولي أمر الامة، كالتالي:

1- الشريعة الإسلامية: عالج السيد الصدر الافكار الخاطئة من خلال الدعوة الى الفهم الحقيقي للشريعة الاسلامية(الكاظمي، 2001، صفحة 38)، اذ وضح السيد الصدر بأن الاسلام شجب الاحتكار عن طريق تجميع المال وادخاره والتكاثر فيه كهدف ونفى أي دورٍ له في تخليد الانسان ومنحه وجودا حقيقيا اكبر(الصدر م.، 1993، صفحة 22)، عن طريق قولهُ تعالى، (وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ١ ٱلَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ٤ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ٥ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ٦ ٱلَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى ٱلْأَفْـِٔدَةِ) (سورة الهمزة: الآية 1-7)، و قولهُ : (أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ) (سورة التكاثر: الآية 1-7)، اذ يرى السيد الصدر ان الشريعة الإسلامية لم تقتصر على شجب الاحتكار، بل وضعت بديلا عنها، اي الهدف الذي يجب ان يسير الانسان في اتجاهه(الصدر م.، 2008، الصفحات 40-41)، قال تعالى: (تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ١ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًاۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ) (سورة الملك: الآية 1-2)، اذ فسر السيد الصدر هذه الآية الكريمة إلى أن المعيار الحقيقي للتفوق ليس المال أو الثروات، بل هو عمل الإنسان وأفعاله، كما يحث السيد الصدر من خلال النص القرآني، قال تعالى: (وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ) (سورة المطففين: الآية 26).الجماعة البشرية على التنافس في مجال هذا الهدف والتسابق في العمل الصالح(الصدر م.، 1993، صفحة 24)

2- أشراف ولي الإمر: يوضح السيد الصدر بأن الاسلام اعطى لولي الامر الاشراف على اثمان السلع (الصدر م.، 1964، صفحة 54)، في الأسواق للحيلولة دون أي تصرف يؤدي إلى الضرر وزعزعة الحياة الاقتصادية أو يمهد للتحكم الفردي غير المشروع في السوق(الصدر م.، 1993، صفحة 355)، إذ يرى السيد الصدر ان من واجبات الحاكم الشرعي هو مقاومة الاحتكار في كل مجالات الحياة الاقتصادية، حيث يرى السيد الصدر بأن الشريعة الإسلامية وضعت مبدأ إشراف (ولي الأمر) على النشاط العام (الصدر م.، 1993، صفحة 43)، لحماية مصالح المجتمع من حريات بعض الأفراد فيما يمارسون من أعمال، وقد كان وضع الإسلام لهذا المبدأ ضرورياً لكي يضمن تحقيق مثله ومفاهيمه في العدالة الاجتماعية على مر الزمن، فإن متطلبات العدالة الاجتماعية التي يدعو إليها الإسلام تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية للمجتمع والأوضاع المادية التي تكتنفه، فقد يكون القيام بعمل مضراً بالمجتمع وكيانه الضروري في زمان دون زمان، فلا يمكن تفصيل ذلك في صيغ دستورية ثابتة، وإنما السبيل الوحيد هو فسح المجال لولي الأمر ليمارس وظيفته بصفته سلطة مراقبة وموجهة ومحدّدة لحريات الأفراد فيما يفعلون أو يتركون من الأمور المباحة في الشرع، وفقاً للمثل الإسلامي في المجتمع(الصدر م.، 1993، صفحة 328) ، مستدلا السيد الصدر على الاصل التشريعي لمبدا التدخل والاشرف هو القران الكريم في قوله تعالى: (أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ)(سورة النساء: الآية 59)، فأن هذا النص عند السيد الصدر دل بوضوح على وجوب إطاعة أولي الأمر، حيث يرى السيد الصدر بأنهُ لا خلاف بين المسلمين في أن أولي الأمر هم أصحاب السلطة الشرعية في المجتمع الإسلامي، وإن اختلفوا في تعيينهم وتحديد شروطهم وصفاتهم، فللسلطة الإسلامية العليا إذن حق الطاعة والتدخل لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الإسلامي فيه، على أن يكون هذا التدخل ضمن دائرة الشريعة المقدسة(الصدر م.، 1993، صفحة 328) ، من خلال الصيغ التشريعية التي على الحاكم الشرعي أن يضعها وفقاً لصلاحياته المقاومة الاحتكار في كل ميادين الحياة الاقتصادية، والحيلولة دون ظهور أثمان مصطنعة بفعل التلاعب الاحتكاري بكمية العرض والطلب، فإن هذه الصيغ لا تنفصل عادةً عن الدور القيادي للحاكم الشرعي(الصدر م.، الاسلام يقود الحياة، 2008، صفحة 63)

يتضح مما تقدم أن السيد الصدر يقدم رؤية متكاملة لمعالجة الاحتكار في الاقتصاد الإسلامي، تجمع بين الجانب الأخلاقي والتوعوي من خلال الشريعة، والجانب التنظيمي والإشرافي عن طريق دور ولي الأمر، هذا الجمع يهدف إلى تحقيق عدالة اقتصادية حقيقية تخدم المجتمع ككل، بدلًا من مصالح فردية ضيقة.

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

1- التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي ليس نتيجة ضعف الموارد، بل هو نتيجة تراكم عوامل اجتماعية، ثقافية، وسياسية.

2- محمد باقر الصدر قدّم نموذجًا اقتصاديًا مستمدًا من الشريعة الإسلامية.

3- الحلول الاقتصادية الإسلامية التي طرحها الصدر تعتمد على العدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، ودور الدولة في تحقيق التنمية.

4- رؤية الصدر قابلة للتطبيق في المجتمعات الإسلامية، ولكنها تتطلب بيئة سياسية واجتماعية داعمة

5- ضرورة الجمع بين المبادئ الدينية والواقع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة

المصادر

***القرآن الكريم**

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). *لسان العرب* (المجلد 3). بيروت: دار صادر.

الأزرقي، احمد. (2008). *منهج السيد محمد باقر الصدر في فهم القران*. مركز الشهيدين الصدرين للدراسات والبحوث.

الأزهري، محمد بن احمد بن. (2001). *تهذيب اللغة* (المجلد 1). (محمد عوض مرعب، المحرر) بيروت: دار احياء التراث العربي.

الأمين، حسن. (1983). *أعيان الشيعة*. بيروت : دار التعارف للمطبوعات.

بدوي، احمد زكي. (1993). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

البركتي، محمد عميم الإحسان. (2003). *التعريفات الفقهية* (المجلد 1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الحسيني، ابو الطيب محمد بن حسن بن علي. (1992). *فتح البيان في مقاصد القرآن*. بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر .

الحكيم، منذر. (2008). *مجتمعنا في فكر وتراث الشهيد السيد محمد باقر الصدر* (المجلد 1). طهران: مركز التحقيقات والدراسات العلمية.

الحكيم، منذر. (2009). *موسوعة الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين* (المجلد 2). بيروت: دار المؤرخ العربي.

الرازي، زين الدين أبو عبد الله. (1999). *مختار الصحاح* (المجلد 5). (يوسف الشيخ محمد، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية .

الزبيدي، محمد بن عبد الزاق. (1993). *تاج العروس من جواهر القاموس*. بيروت: دار الهداية.

السيد، كمال. (2012). *الحسين يولد من جديد* (المجلد 2). مؤسسة كلمات.

الصدر، اسماعيل. (2010). *اللمعة في حكم صلاة الجمعة* (المجلد 1). قم: مؤسسة المنتظر لإحياء تراث آل الصدر.

الصدر، محمد باقر. (1964). *ماذا تعرف عن اقتصاد المجتمع الإسلامي*. مطبعة النجف الاشرف.

الصدر، محمد باقر. (1989). *التفسير الموضوعي والفلسفة الاجتماعية في المدرسة القرآنية* (المجلد 1). بيروت: الدار العالمية.

الصدر، محمد باقر. (1989). *السنن التاريخية في القرآن الكريم*. بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

الصدر، محمد باقر. (1993). *اقتصادنا* (المجلد 2). بيروت: مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.

الصدر، محمد باقر. (2003). *المدرسة الاسلامية*. (زكي الميلاد، المحرر) بيروت : دار الكتاب اللبناني.

الصدر، محمد باقر. (2006). *ومضات* (المجلد 1). بيروت: مركز الابحاث والدراسات التخصصية للإمام الشهيد الصدر.

الصدر، محمد باقر. (2008). *الاسلام يقود الحياة* (المجلد 4). بيروت: مركز الابحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر.

صليبا، جميل. (1982). *المعجم الفلسفي*. بيروت: دار الكتب اللبناني .

الطوسي، ابي جعفر محمد بن علي. (1980). *النهاية في مجرد الفقه والفتاوي* (المجلد 2). بيروت: دار الكتاب العربي.

الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود. (1999). *مسند أبي داود الطيالسي* (المجلد 1). (محمد بن عبد المحسن، المحرر) مصر: دار هجر.

العاملي، احمد عبد الله ابو زيد. (2007). *محمد باقر الصدر السيرة والمسيرة في حقائق ووثائق* (المجلد 1). بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات.

العاملي، عباس أمين حرب. (2015). *المدرسة الفكرية السيد محمد باقر الصدر*. بيروت: دار المحجة البيضاء.

العاملي، مُحمّدْ بن الحسن الحُر. (1989). *وسائل الشيعة* (المجلد 1). بيروت: مؤسّسة آل البيتِ عليهم السلام لإحياء التُّراثِ.

عبد الحميد، صائب. (2008). *الشهيد محمد باقر الصدر من فقه الأحكام الى فقه النظريات* (المجلد 1). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

العلواني، طه جابر. (1994). *الأزمة الفكرية المعاصرة* (المجلد 4). بيروت: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

العمري، حسن. (2003). *اسلامية المعرفة عند السيد محمد باقر الصدر* (المجلد 1). دار الهادي.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل. (1994). *العين*. (مهدي المخزومي، المحرر) بيروت: دار ومكتبة الهلال.

القاضي، عادل. (2002). *مدرسة السيد محمد باقر الصدر الأخلاقية أصولها وخصائها*. مركز البيدر للدراسات والتخطيط.

الكاظمي، عماد. (2001). *قراءة في فكر السيد الشهيد محمد باقر الصدر*. الكاظمية المقدسة: منشورات عالم الفكر.

وهبان، احمد. (1998). *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية*. مصر: المكتبة العربية.

References

***** Quran Al Kareem

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

Abdul Hamid, Saeb. (2008). *Martyr Muhammad Baqir Al-Sadr from the Jurisprudence of Rulings to the Jurisprudence of Theories* (Volume 1). Beirut: Center of Civilization for the Development of Islamic Thought.

Al-Alwani, Taha Jaber. (1994). *The Contemporary Intellectual Crisis* (Volume 4). Beirut: The International House for Publishing and Distribution.

Al-Amili, Abbas Amin Harb. (2015). *The Intellectual School of Sayyid Muhammad Baqir Al-Sadr*. Beirut: Dar Al-Mahjah Al-Bayda.

Al-Amili, Ahmad Abdullah Abu Zaid. (2007). *Muhammad Baqir Al-Sadr Biography and Career in Facts and Documents* (Volume 1). Beirut: Al-Aref Foundation for Publications.

Al-Amili, Muhammad bin Al-Hassan Al-Hurr. (1989). *Shiite Means* (Volume 1). Beirut: Aal Al-Bayt Foundation for the Revival of Heritage.

Al-Amin, Hassan. (1983*). Shia Notables*. Beirut: Dar al-Ta'aruf for Publications.

Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad ibn. (2001). *Refinement of the Language* (Volume 1). (Muhammad Awad Mara'b, editor) Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.

Al-Azraqi, Ahmad. (2008). *The Approach of Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr in Understanding the Qur'an.* Al-Shahidayn al-Sadr Center for Studies and Research.

Al-Barakti, Muhammad Ameem al-Ihsan. (2003). *Jurisprudential Definitions* (Volume 1). Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

Al-Farahidi, Abu Abdul Rahman Al-Khalil. (1994). *Al-Ain*. (Mahdi Al-Makhzoumi, editor). Beirut: Dar and Library of Al-Hilal.

Al-Hakim, Hassan Issa. (2006). *Al-Mufassal fi Tarikh Al-Najaf Al-Ashraf* (Volume 1). Qom: Al-Haidariyyah Library.

Al-Hakim, Munther. (2009). *Encyclopedia of Imam Sayyid Abdul Hussein Sharaf Al-Din* (Volume 2). Beirut: Dar Al-Mu'arikh Al-Arabi.

Al-Hussaini, Abu Al-Tayeb Muhammad bin Hassan bin Ali. (1992). *Fath Al-Bayan fi Maqasid Al-Quran.* Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya for Printing and Publishing.

Al-Kazemi, Imad. (2001). *Reading in the Thought of the Martyr Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr.* Al-Kadhimiya: Publications of the World of Thought.

Al-Omari, Hassan. (2003). *The Islamicity of Knowledge in Sayyid Muhammad Baqir Al-Sadr* (Volume 1). Dar Al-Hadi.

Al-Qadi, Adel. (2002). *Al-Sayyid Muhammad Baqir al-Sadr's Ethical School, Its Origins and Characteristics.* Al-Baydar Center for Studies and Planning.

Al-Razi, Zain Al-Din Abu Abdullah. (1999). *Mukhtar Al-Sihah* (Volume 5). (Yusuf Al-Sheikh Muhammad, Editor) Beirut: Al-Maktaba Al-Asriya.

Al-Sadr, Ismail. (2010). *The Glimmer in the Ruling on Friday Prayers* (Volume 1). Qom: Al-Muntather Foundation for the Revival of the Al-Sadr Heritage.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (1964). *What Do You Know About the Economy of Islamic Society*? Al-Najaf Al-Ashraf Press.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (1989). *Historical Traditions in the Holy Qur'an*. Beirut: Dar Al-Ta'aruf for Publications.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (1989). *Thematic Interpretation and Social Philosophy in the Qur'anic School* (Volume 1). Beirut: Dar Al-Alamiya.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (1993). *Our Economy* (Volume 2). Beirut: Center for Specialized Research and Studies of Martyr Al-Sadr.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2003). *The Islamic School. (Zaki Al-Milad, Editor)* Beirut: Dar Al-Kitab Al-Lubnani.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2006). *Flashes* (Volume 1). Beirut: Center for Research and Specialized Studies of Imam Al-Sadr.

Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2008). *Islam Leads Life* (Volume 4). Beirut: Center for Research and Specialized Studies of Martyr Al-Sadr.

Al-Sayyid, Kamal. (2012). *Al-Hussein is Born Again* (Volume 2). Kalimat Foundation.

Al-Tayalisi, Abu Dawood Suleiman bin Dawood. (1999). *Musnad Abu Dawood Al-Tayalisi* (Volume 1). (Muhammad bin Abdul Mohsen, editor) Egypt: Dar Hijr.

Al-Tusi, Abu Jaafar Muhammad bin Ali. (1980). *The End in Jurisprudence and Fatwas* (Volume 2). Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi.

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14

Al-Zubaidi, Muhammad bin Abdul Zaq. (1993). *Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamus*. Beirut: Dar Al-Hidaya.

Badawi, Ahmad Zaki. (1993). *Dictionary of Social Sciences Terms*. Beirut: Library of Lebanon Publishers.

Ibn Faris, Ahmad. (1979). *Language Standards*. (Abdul Salam Muhammad Harun, editor) Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Manzur, Muhammad ibn Makram. (1993). *Lisan al-Arab* (Volume 3). Beirut: Dar Sadir.

Saliba, Jamil. (1982). *Philosophical Dictionary*. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Lubnani.

Wahban, Ahmad. (1998). *Political Backwardness and the Goals of Political Development*. Egypt: The Arab Library

DOI: https://doi.org/10.47831/wttw1g14